



وقائع المؤتمر العلمي الدولي لكلية الإدارة والاقتصاد
(الثورة الرقمية كأداة للتنمية المستدامة وأداة للتخطيط الاقتصادي والإداري في العراق)
المحور الاقتصادي 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022



استثمار الوفرة المالية في تنشيط الاقتصاد الوطني

أ.د. المتمرس حاكم محسن محمد الربيعي

جامعة الكوفة – كلية الادارة والاقتصاد

hakemm.iraq@gmail.com

مقدمة:

واجه الاقتصاد العراقي تحديات عديدة على مدى يزيد على اربعين عاما ، اثرت بشكل واضح على جميع قطاعاته الاقتصادية ، وكان التراجع واضحا في الفترة التي اعقبت عام الاحتلال ، وقيام عملية سياسية قوامها المحاصصة الطائفية والقومية والجغرافية والحزبية ، وجميعها معاول هدم لكيان الدولة ، وهو ما حصل في العراق خلال هذه الفترة التي تمتد من 2003- الى الوقت الحالي، حيث واجه البلد ازمة سياسية حادة بين مكونات العملية السياسية انتهت بتشكيل حكومة توافقية ، يأمل الشعب ان تعيد للبلد كيانه وتعمل على اعادة البناء وتعالج المشاكل الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل كل المفاصل ذات الصلة بعمل الدولة، دولة ذات كيان وسيادة وقرار مستقل وادارة للموارد الاقتصادية ادارة كفوة وفاعلة من اجل النهوض بالبلاد الى المستويات التي تنهض بالعراق الى مصاف الدول الناهضة ، اذ رغم ازدياد الموارد النفطية في السنوات الاولى لما بعد الاحتلال و السنوات الاخيرة الا ان سوء ادارة المال العام وتفشي ظاهرة الفساد في كل مفاصل الدولة تراجعت البلاد واصبحت مضرب الامثال لا دنى الدول ، وصنف العراق الرابع من حيث معدل الفقر ، كما ورد في احصائيات منظمة الاسكوا بسبب كونه كان ضحية المحاصصة بكل اشكالها عبر 20 عاما .

اولا - منهجية البحث :

ا- مشكلة البحث : تتلخص مشكلة البحث في ان الاقتصاد العراقي يواجه اهمال متعدد من الدوائر المعنية من حيث الاصرار في ابقاء الحال على ما هو عليه دون وجود ادنى مستوى من التخطيط للمستقبل للنهوض بالاقتصاد العراقي الى مستويات متقدمة رغم وجود التمويل



وهو الإيرادات النفطية ، رغم الدعوات المستمرة من الكثيرين من المختصين والباحثين والناشطين على مستوى العراق ، ويمكن تلخيص المشكلة بالتساؤل الاتي هل ان استثمار الفوائض المالية في القطاعات ، الزراعي ، الصناعي ، النفطي ، قطاع السياحة ، يمكن ان يساهم في تنشيط الاقتصاد العراقي.

ب- اهداف البحث : يهدف البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف ابرزها :

- 1- بيان حدود مساهمة القطاعات الاقتصادية الاساسية في الناتج المحلي الاجمالي كدليل على تراجعها بسبب الاهمال من قبل الدوائر والمؤسسات المعنية .
- 2- ابراز اهمية القطاع النفطي ومساهمة الواسعة في الناتج المحلي الاجمالي ، وامكانية دعم هذا القطاع تكنولوجيا .
- 3- التأكيد على امكانية استثمار الفوائض المالية النفطية في تأهيل القطاعات الاقتصادية جميعا من خلال استثمار الوفرة المالية بطريقة الاقتراض والتسليف .

ب اهمية البحث : يكتسب البحث اهميته من خلال تناوله موضوع هام من الموضوعات ذات الصلة بالحالة الاقتصادية العامة في العراق خلال فترة ما بعد الاحتلال ، وتعرضه لتراجع الاقتصاد العراقي بسبب السياسات الخاطئة وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري بشكل كبير . وغياب المحاسبة وعدم سيادة القانون اذ رغم تزايد حجم الفساد الا ان المحاسبة مازالت قاصرة عن موازنة هذا الحجم المتزايد للفساد المالي والاداري وفي اعلى المستويات، مما ادى الى انعكاس تأثير ذلك بشكل سلبي على كل المستويات .

ثانيا - الوفرة المالية وتنشيط الاقتصاد الوطني

ا- الوفرة المالية : تساهم الإيرادات النفطية بالجزء الاكبر من إيرادات الدولة ، نظرا للإهمال المتعمد من قبل الدولة للقطاعات الاقتصادية عموما، ولذلك اعتبر العراق دولة ريعية ورغم محاولات البعض للنهوض ببقية القطاعات الاقتصادية الا انها تواجه بقيود تمنع هذه المحاولات، وعلى هذا المسار تأخرت فتخلفت القطاعات الاقتصادية عن المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، واقتصرت المساهمة الاعلى للقطاع النفطي ، ويبين الجدول (1) هذه

الإيرادات للسنوات 2016 - 2021



جدول (1) الإيرادات السنوية (مليار دينار) للسنوات 2016 - 2021

ت	الفقرة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
1	الإيرادات النفطية	69,773	67,950	77,160	93,741	-----	81,171
2	الإيرادات غير النفطية	11,928	11,610	14,483	11,829	-----	20,149
4	مجموع الإيرادات	81,701	79,011	91,644	105,570	-----	101,320

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على موازنات السنوات 2016-2021

أما إيرادات سنة 2022 حسب أشهر السنة والتي يوضحها الجدول (2) حيث ليس هناك موازنة كما هي سنة 2020 بسبب عدم وجود حكومة مخولة بتنظيم واعداد الموازنة السنوية رغم مرور عام وزيادة على الانتخابات بسبب الخلافات السياسية غير المسؤولة لمن يهيمنون على السلطة في العراق

جدول (2) الإيرادات النفطية لسنة 2022 (مليار دولار)

الشهر	الإيرادات (مليار دولار)	نسبة التغير %	الإيرادات التراكمية (مليار دولار)
كانون الثاني	8.323	-----	8.323
شباط	8.5	2.1	16.823
آذار	10.914	28.4	27.737
نيسان	10.609	- 2.8	38.346
مايس	11.477	8.2	49.823
حزيران	11.5	.002	61.323
تموز	10.6	-0.078	71.923
آب	9.784	-0.077	81.707
أيلول	8.77	-0.104	90.477
تشرين الاول			

المصدر : موقع وزارة النفط ..

ب- واقع الاقتصاد الوطني

أولاً: وهم النمو الاقتصادي

من الغريب كانت التصريحات سواء لصندوق النقد الدولي، كما ورد في احد تقاريره وما اشيع عما تقوله مؤسسة دولية لها مكانتها ويفترض ان تقول الحقيقة ، كما هي لكن الكل يعلم ان ادارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤسستين تسيطر عليهما الولايات المتحدة الامريكية بحكم حجم التمويل الذي تقدمه الى هاتين المؤسستين ، وقد يكون ذلك مجاملة للحكومة العراقية وتشجيعا لها ولكن تشجيعا لها على ماذا، يبدوا للبقاء على الحال المترجع



؟ ومن المؤسف ان هناك مؤشرات مضللة يعتمد عليها بعض الاقتصاديين للإشارة الى تحسن المستوى المعاشي في دولة ما ، ومن هذه المؤشرات هو معدل الدخل ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل ان هذا المؤشر دقيق ومعتبر عن المستويات المعاشية في اي بلد في العالم ، ولنأخذ حالة العراق ومستويات الرواتب التي تمنح للرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة والمدراء العامين ومن في حكمهم مضاف اليهم المتقاعدين الذي يستلمون رواتب متعددة وهي حالة فريدة غير موجوده في اي بلد من بلدان العالم ، وبعد عندما يقال ان معدل دخل الفرد العراقي 6000 دولار لعام 2021 كما جاء في احصائية وزارة التخطيط ، هل ان هذا المبلغ يصل الى الجميع بنفس المستوى ، بالتأكيد للعارفين والمتخصصين ،الجواب كلا لان هذا المؤشر مضلل وهو ناتج عن عملية قسمة بسيطة للدخل الاجمالي مقسوما على عدد السكان وهو بالتأكيد لا يصل بنفس الرقم ،فالبعض محصوله السنوي حتى بالمليارات واخرين بعشرات او مئات الملايين وهم الفاسدون المحصنون من العقاب والذي يحولون ما يحصلون عليه الى الملات الامنة في الخارج ، و جاء في التقرير ان نمو الناتج غير النفطي ازداد بنسبة 20% والسؤال لمعد التقرير في المؤسسة الدولية ، ما هو هذا النمو البالغ 20% الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وفي اي القطاعات ، اذ ليس هناك نمو بل تراجع في جميع القطاعات ،وسنتناول الفقرات الاتية التي توضح خلاف ذلك:

1- بعد انخفاض حالات الإصابة بجائحة كورونا وقيام الحرب الروسية – الاوكرانية تحسنت اسعار النفط وتجاوزت المائة دولار وفي بعض الحالات تجاوزت المائة وعشرة دولار، مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية بحيث بلغت ايرادات شهر ما يس لسنة 2022 بحدود (11.436) مليار دولار عن صادرات (3.300) مليون برميل يوميا وهو المعدل الموزون للصادرات اليومية ، وبسعر موزون (111.79) دولار للبرميل وتبعاً لذلك تحدث صندوق النقد الدولي عن نسبة نمو 10% في الناتج المحلي الاجمالي العراقي يقابل ذلك زيادة معدل الفقر الى ما يزيد على 18% . فعن اي نسبة نمو يتحدث صندوق النقد الدولي.

2 - القطاع الصناعي متوقف تماما وهو القطاع الذي كان شغال تماما في زمن الحصار، فما الذي يدعو الى توقف هذا القطاع المتميز بمنتجاته على مر السنين ضمن زمن جيل الاربعينات والخمسينات والستينات والسبعينات، وليس هناك رؤى في تشغيله ، فهل النمو يحصل لقطاع اوقف بإصرار.



3 - القطاع الزراعي يشهد هو الآخر اهمال تام فالمزارعين والفلاحين بحاجة الى دعم بالبذور والاستشارة الفنية والاسمدة، والاهم شحة المياه التي تهدد العراق بالتصحر والجفاف بسبب التغير المناخي وعدم تعاون دول المنبع مع العراق في الاقرار بحقوقه الدولية في المياه كدولة مصب وقد بدئت نتائج شحة المياه في تقليص الاراضي المخصصة لزراعة الرز، و هجرة من الريف الى المدينة لان بعض المواقع تم تقليص الاراضي المخصصة لزراعة الرز فيها والتي تعد مصدر العيش لا صاحبها . ولان بعض المواقع لا تتوفر فيها حتى مياه الشرب.

4- البيئة الاستثمارية: البيئة الاستثمارية في العراق بيئة طارده . وبالتالي ليست هناك رغبة لدى المستثمرين من كل الجنسيات للاستثمار في العراق لتعاضد مشكلة الفساد المالي والاداري والتي يتحدث عنها المسؤولين قبل المواطنين ولأسباب عديدة لا يمكن الدخول في تفاصيلها لا نها معروفة للمسؤولين قبل غيرهم، لكن لا علاج ولا محاسبة .

5 - العراق من اكثر الدول من حيث عدد المتسولين في الشوارع والتقاطعات والمتجولون في الاحياء السكنية والباحثون في القمامة، نعم هناك نمو في عدد المتسولين.

6 - خدمات الكهرباء والماء سيئة بامتياز مع تراجع في رصانة التعليم بسبب ازدياد الكليات الاهلية الى ثلاثة اضعاف الحكومية ، وتراجع الخدمات الصحية بالتمام ، ونعم ايضا هناك نمو في تراجع الخدمات

أما ماذا يعني النمو الحقيقي ، هو بالتأكيد يعرفه كل المتخصصين واهل الخبرة والمراس ، ان تستثمر الموارد الاقتصادية استثمار عقلائي بعيدا عن الفساد والتأثر بالآخرين الذين لا يريدون للبلد ان ينهض وان يكون الاخلاص والوطنية والامانة عنوان العمل ودون ذلك لن تكون هناك نتيجة مهما طال الزمن. وبعد فان الحديث عن نمو هو وهم وغير حقيقي ، وهناك تفاوت في الدخل والثروة وهذه الحالة تؤدي الى نشوء طبقة دنيا محبطة ومكتئبة وتشعر بانها مستعبدة ولا تشارك في الثقافة السياسية العامة وهذا يخالف ما يجب ان تكون عليه الحالة للمجتمعات بشكل عام اذ ان قيمة الحريات السياسية لجميع المواطنين أيا كان وضعهم الاجتماعي والاقتصادي الأبد أن تكون متساوية تقريبا او متساوية بشكل كاف على الاقل بحيث يكون لدى الجميع فرصة منصبة لشغل وظيفة عامة والمشاركة والتأثير في القرارات السياسية (تي ، ام ، 2021).



ثانياً: القطاع الصناعي:

واجه القطاع الصناعي تحدياً واضحاً وكبيراً خلال الفترة التي أعقبت فترة الاحتلال ، حيث أهمل هذا القطاع بتعمد من الحكومة وذلك بتأييد ودعم من جهات وأطراف متعددة لها أذرع متعددة ، تقف حائلاً دون السماح لأي طرف التدخل لمصلحة هذا القطاع ، وقد شمل هذا الإهمال كلا من القطاعات الحكومي و العام والخاص والمختلط و كذلك المنشآت الصغيرة ، وكان أعلى عدد للمنشآت الكبيرة هو (634) منشأة تتوزع بين القطاعات الثلاث العام والخاص والمختلط ، ويبين الجدول (3) عدد هذه الشركات حسب أحجامها وقطاعاتها ، وكان عدد هذه المنشآت في المحافظات الشمالية (132) ، أما المنشآت المتوسطة فكان أعلى عدد هو (226) منشأة سنة 2013 لكنه انخفض سنة 2020 الى (188) وهذا الانخفاض في أعدادها يعود الى التراجع في القطاع الصناعي ككل بسبب الإهمال المتعمد من الجهات المعنية ، ويبين الجدول (4) أعداد المنشآت المتوسطة ، وكان عدد هذه المنشآت في المحافظات الشمالية عام 2013 بحدود (573) منشأة متوسطة ، أما المنشآت الصغيرة فإن أعدادها يزداد ويتراجع حسب الحالات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العراقي ، ولذلك كان التذبذب كبير في أعدادها وأدنى عدد لهذه الشركات كان سنة 2011 وهو (11131) وفي سنة 2012 كان أعلى عدد لها هو (47869) منشأة صغيرة ، ومن الجدير بالإشارة ان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الثلاث وهي السنوات 2018 و2019 و2020 بحدود 2.0% و 2.1% و 2.7 % في حين كانت مع وجود حصار نسبة المساهمة 12% ، وان هذا القطاع ممكن ان ينهض من كبوته لو تمت إدارته من عناصر كفوة ووطنية ولديها ولاء للوطن .

جدول (3) المنشآت الصناعية الكبيرة للسنوات 2015 - 2021

السنة	حكومي	عام	مختلط	خاص	المجموع
2015	39	26	10	532	621
2016	25	50	6	505	586
2017	30	41	10	493	574
2018	47	35	9	536	627
2019	39	40	7	584	670
2020	18	60	7	634	719

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء / بيانات المنشآت الصناعية (2020-2015).



جدول (4) المنشآت الصناعية المتوسطة للسنوات 2015 - 2021

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد	56	159	218	226	120	92	179	182	198	-----	188

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء / بيانات المنشآت المتوسطة للسنوات 2010 - 2020

جدول (5) المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات 2010 - 2021

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
العدد	11131	47869	43669	27696	21809	22480	25966	27856	25747	-----	26247

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء / بيانات المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات 2010 -

2021

ثالثاً: القطاع الزراعي : اعتبر العراق بلداً زراعياً من زمن وذلك لوجود أراضي خصبة كانت بحدود 48 مليون دونم صالحه للزراعة، وفيه نهران هما دجلة والفرات وهو البلد الوحيد في العالم فيه نهران، وكان ينتج ويصدر منتجاته الزراعية الى عدة دول ، الا ان التحديات والمشكلات التي واجهها العراق من حروب متعددة وحصار ادى الى تراجع الاقتصاد العراقي ككل والقطاع الزراعي من ضمنها ، وربما ان حجم المساحات الصالحة للزراعة تراجع بسبب شحة المياه ، والناجمة عن التغير المناخي وعدم التزام دول المنبع تركيا وايران وسوريا دولة الممر بحقوق العراق المائية الدولية ، مما خفض حصة العراق من المياه الدولية ، اضافة الى استمرارها في بناء السدود كمحاولة تركيا بناء سد الجزيرة الاخطر من سد أليسو رغم اعتراض العراق على بناء هذا السد ومطالبته بتحديد حصته المائية وما تقوم به المحافظات الشمالية التي تنوي بناء اربع سدود دون التنسيق مع الحكومة المركزية ستكون له نتائج خطيرة في خفض حصة المنطقتين الوسطى والجنوبية من المياه ، وقد انخفضت الى حد كبير المساحات المزروعة ، ولاسيما في الموسمين الصيفي والشتوي لهذا العام ، وقد اهمل القطاع الزراعي بشكل كبير واعتمد على الاستيراد من دول اقليمية وجارة ، مما ادى الى تراجع الزراعة وتبعاً لذلك كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي متدنية بلغ متوسط نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي 4.181% للمدة من 2010 - 2020 ، وتبعاً لذلك تأثرت الثروة الحيوانية التي تعتمد على المراعي التي تأثرت بالجفاف وشح المياه التي ترتب عليها توسع الهجرة من الريف الى المدينة بشكل كبير واثّر على القطاع الزراعي بشكل ملحوظ .



جدول (6) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2010 – 2020

السنة	2010	2011	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط المدة
مساهمة القطاع %الزراعي	4.17	4.5	4.80	4.91	4.16	3.94	2.94	2.78	3.72	5.89	4.181

المصدر: ن الجهاز المركزي للإحصاء/ بيانات القطاع الزراعي للسنوات (2010-2020).

رابعاً: القطاع النفطي : لم يشهد القطاع النفطي اية تطورات خلال فترة تزيد على اربعين عاما وبالتالي هو متخلف تقنيا عن قريناته في الدول النفطية الاخرى ، كما تعرضت بعض منشاته الى النهب والسلب والتفكيك كما حصل لمصفى بيجي ، و في نهبت معدات مشروع قبل نصبها في كركوك بسبب الحرب ، وفي مصر مثلاً 14 مصفى وهي دولة غير نفطية في حين في العراق مصافي مضي عليها زمن وهي بحاجة الى التطوير ولا يتعدى عددها 7-8 مصفى وهي

1- مصفى الدورة، 2. مصفى كركوك، 3. مصفى الكيارة، 4. مصفى الوند، 5. مصفى بيجي المفكك ، منصفى الشعبية. واسست مصافي في الشناقية والنجف وكربلاء في فترة ما بعد الاحتلال .

كما أصبحت كلفة انتاج البرميل مكلفة بموجب عقود التراخيص في حين ان تكلفة انتاج البرميل في العراق هي اقل كلفة بالمقارنة مع دول نفطية اخرى ، وكانت اعلى كلفة هي (6-7) دولار في الحقول البحرية في ابو ظبي واقل كلفة في الكويت من (1-2) دولار ، بينما في العراق اقل من نصف دولار ، الا ان عقود التراخيص رفعت هذه الكلفة ، فالبعض ذكر انها تصل الى (22) دولار في حين ذكرت الحكومة ان الكلفة هي (11 – 12) دولار وربما الاصح هو رقم وسطي بحدود (15 – 16) دولار (الجلي، 2019).

حجول (7) الصادرات النفطية للسنوات 2010-2020

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط المدة
الصادرات النفطية	51.2	79.4	93.8	89.4	83.5	46.2	59.1	77	87.8	95.5	101.6	78.6

Source: International Monetary Fund, Country Report IRAQ, 2010 ,2015 , 2016.



خامساً: القطاع السياحي : في العراق مواقع سياحة واثارية وتاريخية من شمال العراق حتى جنوبه وهناك ميل ورغبة جامحة لدى الكثير من الشعوب التي ترغب في السياحة العراقية بحثاً عن تاريخ الحضارة والتراث لو توفر لها الامن والخدمات السياحية . ولو حصل فيها اهتمام من قبل الدوائر ذات العلاقة شريطة توفير الامن والسلامة مع توفر الخدمات السياحية التي يحتاجها السائح ، لو فرت هذه المواقع إيرادات للدولة تقارب الإيرادات النفطية ، ولكن العراق تعرض على مدى اربعين عاما ويزيد الى الحروب والازمات السياسية والاقتصادية والحصار وقد اثر ذلك كثيرا على العراق سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لان كل هذه الجوانب مترابطة ومؤثرة بعضها على البعض الاخر الامر الذي انعكس على الاقتصاد الوطني بكل قطاعاته ومنها بالتحديد قطاع السياحة الذي يعتمد على توفر الامن اولا .

جدول (8) الفنادق السياحية للسنوات 2015-2020

السنة	المرق	عدد الفنادق	ممتا ز	السياحي					المجموع
				1/د	2/د	3/0	4/د	شعبي	
2015	1296	10	46	264	298	192	486	3188315	1628941
2016	1484	12	41	290	302	285	554	4273075	3111358.7
2017	1666	15	33	318	382	311	559	3307813.	2817007
2018	1618	11	40	331	358	343	583	3911884	2185152.
2019	2282	36	127	407	451	601	710	9230104	4762359
2020	2291	35	129	403	455	545	724	6772579	1032142

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء مسح الفنادق ومراكز الايواء السياحي للسنوات 2015 - 2020 .

سادساً: المقومات والتحديات

ا- المقومات :

هناك مجموعة من المقومات التي يمكن ان تساهم في تعزيز استراتيجية لتنشيط القطاعات الاقتصادية ، ابرزها:

- 1- وجود وفرة مالية من الإيرادات النفطية : يكاد ان يكون الاقتصاد العراقي احادي الجانب لاعتماده بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي شكلت نسبة كبيرة من الإيرادات العامة تجاوزت في غالب الاحيان 90% ، ويجري الحديث في اوساط الدولة بان الوفرة المالية



تحققت وازدادت بحكم ارتفاع اسعار النفط ، وتشير التقارير الى ان الوفرة المالية قد تتجاوز 37 مليار دولار لعامي 2021 و2022 اذا استمرت اسعار النفط بسعر يفوق 90 دولار .

2- وجود كوادرات متخصصة : في العراق كوادرات متخصصة وكفوة من كل الاختصاصات ولديها وطنية ورغبة في خدمة الوطن بكل اخلاص ومن الناس المخلصين والنزيهين وبالتالي با لا مكان الاستفادة من هذه الكفاءات واستثمار قدراتها وكفاءتها في تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي يمكن ان تنهض بالبلد الى حالة افضل بعد تراجع دام اكثر من اربعين عاما اضافة الى ما عاناه الاقتصاد العراقي من تحديات ابرزها الحروب غير المجدية التي سخرت كل القدرات للحرب .

3- وجود حكومة شكلت للتو تضمن منهاجها الوزاري تطلعات شملت تبني المنهاج خطة واقعية قابلة للتنفيذ كما جاء في المنهاج من قبل الوزارات والهيئات المستقلة حبت تتضمن الخطة اصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية ومعالجة الفقر والبطالة ومكافحة الفساد الاداري والمالي ووقف هدر المال العام (المنهاج الوزاري ، 2022) .

4- الحراك الشعبي التشريني الذي طالب ويطالب بالتغيير و بحكومة وطنية تضع المصلحة الوطنية للبلد في المقدمة وتلبية مطالب المنتفضين ، اذ لا يمكن ان تستمر الحكومات بالصمت ازاء المطالبات الشعبية ، فللشعب كلمته التي لا ترد .

ب – التحديات :

بالمقابل هناك تحديات كبيرة يمكن ان تعرقل تنفيذ اي استراتيجية للنهوض بالاقتصاد العراقي ابرزها :

1- عدم وجود ارادة موحدة : تعدد الكتل والتشكيلات السياسية والفصائل المسلحة كان السبب في تعدد الارادات والتوجهات ، ومع الارتباطات الدولية والاقليمية لهذه الجماعات لم يتولد لدى الجميع وبشكل محدد ارادة واحده نحو تطوير القطاعات الاقتصادية ولذلك بقي حال القطاعات الاقتصادية يأخذ بالتراجع الى مستويات متدنية.

2- الفساد المالي والاداري : ظاهرة الفساد المالي والاداري ، ظاهرة تكاد ان تكون موجودة في كل المجتمعات ولكن الاختلاف في مستوياتها حسب كل دولة وقدرتها على مكافحة الفساد ، وهي تتعاظم بغياب سلطة القانون وتهاون القضاء مع مرتكبي جرائم الفساد



المالي بكل اشكاله ، وقد يكون تهاون القضاء وعدم قيامه بمسئوليته بفعل فاعل وهذا الفاعل له القدرة السلطوية والعسكرية اللا قانونية ، وهناك استغلال للمنصب الحكومي ضمن ما يسمى اساءة استعمال السلطة ، وقد تفشت هذه الظاهرة في العراق على نحو واسع وفي مختلف مفاصل الدولة ولذلك كانت هذه الظاهرة أقوى عامل معرقل ومعوق ومحدد كبير امام م اي محاولة تطوير او استثمار من شأنه النهوض بالقطاعات الاقتصادية ، ومن مظاهر الفساد المالي هو تقدير تكاليف المشروع الاستثماري بضعف التكاليف وهذا ما ذكره أحد رجال الاعمال وكما ورد في تقرير مجلة New York Times الامريكية الصادرة في 29 تموز 2020 (New york Magazine Times, 2020) وكان التقرير الذي نشرته بعنوان (الدولة اللصوصية في العراق – نظرة من الداخل) ، يقول رجل الاعمال اهيل عليه مشروع بكلفة 40 مليار دينار وهو ما يعادل في حينه 33 مليون دولار ويذكر انه نفذ المشروع بعشرة مليارات دينار و 25 مليار دينار لمسؤولين حكوميين وهو حصل على خمسة مليارات ، والسؤال الذي يطرح نفسه ، لماذا توضع تكاليف مضاعفه بأربع مرات من الكلفة التي يمكن بها انجاز المشروع وهذه حالة يمكن ان تكون اقل الحالات فسادا ولكن هكذا تسير الامور في دولة غاب فيها القانون الفاعل والحساب . (الربيعي ، 2022) ومن الجدير بالإشارة الى ان ظاهرة الفساد موجودة في كل المجتمعات كما اشير الى ذلك ولكنه بمستويات نسبية متفاوتة ، ومن الناحية التاريخية ايضا فقد ذكر ما يكي فان بيركل عند تناوله موضوع محاربة الفساد في ارض دجلة والفرات في مرحلة انتقالية بين القرنين التاسع والحادي عشر ، ان اختلاس ايرادات الدولة كان مصدر القلق الرئيس للمجتمع في حين ان محاباة الاقارب لم تثر أي مخاوف على الاطلاق " (كروزي واخرين ، 2022) ، وهذا في ذلك الزمان ولكن في الأوقات الحالية احد ابرز اشكال الفساد هي المحاباة على مستويات مختلفة ومنها صلة القربى

3- القوى الدولية والإقليمية .: تشكل القوى الدولية والإقليمية قوى مؤثرة وبقوة في الارادات الداخلية للدول ، وقد مورست مثل هذه التأثيرات في اغلب دول العالم الثالث والهدف منه ابقاء هذه الدول متخلفة في القطاعات لتبقى معتمده على الاستيراد للسلع



والبضائع واية مستلزمات تحتاجها الدولة في استخدامات مختلفة ومن اجل ان بقى اسواقها اسواق لتصريف وتسويق منتجات هذه القوى الدولية والاقليمية .

4- غياب سيادة القانون : تراجع سيادة القانون وهذا التراجع يعود الى عدم امكانية الدوائر المعنية بفرض سيادة القانون على الجميع ولكنه يطبق على المواطنين الذين ليس لديهم قوى تسندهم وهذا عيب كبير ، ان يطبق على الفقراء وينجو منه الفاسدين ، في حين تقتضي العدالة الاجتماعية تطبيق القانون وفرض سيادته بشكل متساوي على الجميع مهما كان موقع المتهم او المجرم .

5- الجماعات الضاغطة : تبرز في كل مجتمع جماعات تمارس انواع متعددة من اشكال الضغط المجتمعي والسياسي والاقتصادي الخ ، و لمختلف الاغراض ولأهداف شتى ، ولكون الادارات اغلبها لم تكن قد جاءت الى مواقعها عن طريق الخيارات الاعتيادية القائمة على الخبرة والكفاءة والمراس والمؤهلات العلمية وحتى تلك التي تملك مثل هذه الخبرات لكنها جاءت الى الموقع بأساليب غير اعتيادية فهي في هذه الحالة لا تستطيع الصمود امام الجماعات الضاغطة وبالتالي تستجيب لهذه الجماعات خلافا للقانون ، مما يعكس وعكس اثره على مجمل الاقتصاد العراقي بالكامل .

سابعاً: استراتيجية تنشيط الاقتصاد الوطني:

1. القطاع الزراعي :

بداية يجب التفاوض بجدية مع دول المنبع والمرور لنهري دجلة والفرات لضمان حصة العراق المائية وفقاً للقوانين والمعاهدات والاعراف الدولية ، وكذلك ما يتعلق بالفروع التي حول مجراها من قبل الدول الجارة الشرقية وتحويل مسار نهري الكرخة والكأرون وهما كما تقول التقارير الدولية بانهما تهران دوليان لا يجوز تغيير مسارهما . كما يجب ان يكون بناء اي مرفق يتعلق بالارواء من سدود وخزانات تحت اشراف وزارة الموارد المائية في بغداد وعدم السماح لاي جهة مهما كانت اقامة اي منشأ اروائي خارج اشراف الوزارة المركزية .

1-1 تولي وزارة الموارد المائية تنظيم ادارة المياه وتوزيعها حسب متطلبات الحاجة الزراعية وبالتنسيق مع الدوائر الزراعية المتخصصة وبناء السدود او النواظم او حتى الخزانات حسب ما يراه خبراء وزارة الموارد المائية وهي وزارة فيها من



الخبرات المشهود لها بالكفاءة . مع عدم السماح بالتجاوز لأي جهة كانت وتطبيق القانون على المتجاوزين . .

2-1 تسليف المزارعين والفلاحين بسلف تمكنهم من شراء الآلات الزراعية باختلاف أنواعها ونوع الحاجة إليها على أن تقدم هذه السلف بأشراف اتحاد الجمعيات الفلاحية وللأغراض التي تسلف من أجلها ، تجنباً لاستخدام هذه السلف للأغراض غير الزراعية وذلك باستحصال تعهدات بمصادرة المقتنيات في حالة استعمال السلف أو القروض للأغراض غير الزراعية مع استمرار المطالبة بالقرض ، أي مصادرة واستمرار المطالبة بالقرض لأن مثل هذه الحالات واردة .

3-1 دعم القطاع الزراعي من خلال استلام المحصول وتسويقه ومنع استيراد ما ينتج في العراق وحصر الاستيراد فقط للمحاصيل الزراعية التي لا يمكن إنتاجها بالعراق ، وهذا مبدئ معمول به في مختلف دول العالم .

4-1 دعم المزارعين والفلاحين بالأسمدة الكيماوية والبذور والإرشاد الزراعي والمكافحة للأمراض التي تصيب الحقول الزراعية أو أشجار الفاكهة والنخيل .

5-1 منع الاستيراد لأي منتج زراعي ينتج في العراق ، دعماً للزراعة العراقية ، واقتصارها على المنتجات التي لا يتم إنتاجها في العراق .

6-1 الاستفادة من بحوث الندوة التي أقيمت من قبل المتخصصين حول (ظاهرة التصحر وتدهور البيئة) من قبل متخصصين عراقيين في الرابع والعشرين من أيلول هذا العام والتي طرحت فيها أفكار علمية مفيدة في معالجة الملوحة والتصحر وشحة المياه في بريطانيا (طريق الشعب . العدد 28).

2. القطاع الصناعي : القطاع الصناعي كان في زمن الحصار شغال ويساهم في تلبية احتياجات المستهلك والبعض منها يصدر خارج العراق ، إلا أنه تراجع بعد الاحتلال بشكل كبير والسبب إهمال القطاع الصناعي وفق أجندات اقليمية ودولية ، وقد أدى ذلك إلى تقادم الآلات والمعدات بحيث يحتاج الحال إلى إعادة نظر في كل ما يتعلق بالقطاع الصناعي وبرز هذه الخطوات التي يمكن القيام بها من أجل النهوض ما يأتي :

1-2 إيقاف الاستيراد لكل السلع التي يستطيع القطاع الصناعي إنتاجها دعماً للصناعة الوطنية وهذا أمر معمول به في كل دول العالم .



2.2. تسليف الشركات الصناعية مبالغ تمكنها من استبدال مكانها وتدريب كوادرها على الحديث من الآلات ان تحقق ذلك وتأهيل التي يمكن تأهيلها للاستفادة منها على ان يتم استعادة هذه المبالغ من إيرادات الشركات عند البدء بالعمل وتحقيق النجاح وتفعيل القانون بشكل صارم وان يكون التسليف في الاقل خمس سنوات.

3.2. دعم المنشآت الصناعية الصغيرة لانها تساهم في الانتاج المحلي الاجمالي وتشغل قوى عاملة لا بأس بها وبالتالي تساهم في امتصاص البطالة .

4.2. اعفاء الشركات الصناعية ضمن القطاع الخاص من الضريبة والرسوم الجمركية لمدة عشر عن عشر سنوات .

5.2. استبدال الادارات الحالية بإدارات جديدة كفؤه وغير متحيزة ضمانا لحيادية الادارات وتوجهها الى العمل تحت هيمنة الدولة وسياستها التي يجب ان تتجه الى تنمية الصناعة الوطنية .

6.2. تحديث المكائن والمعدات المتقادمة من خلال منح الشركات الصناعية وحسب حجمها سلف لأغراض التحديث في طاقتها ودوائرها الفنية ومن اجل تدريب كوادرها في مراكز التدريب المعروفة والمعتمدة ، والاشتراط على هذه الشركات اعادة المبالغ التي تم تسليفها اليها وهناك شركات طلبت مثل هذه السلف وتعهدت بإعادة السلف ، لكن التوجهات لم تكن مع هذه الافكار .

7-2 ايقاف الاستيراد لكل المنتوجات الصناعية التي يمكن انتاجها في العراق ، والاقتصار على السلع التي لا تصنع في العراق ..

8-2 الزام دوائر ومؤسسات الدولة باقتناء المنتج الوطني دعما للصناعة العراقية وهكذا تعمل كل دول العالم في دعم وتأزر صناعاتها الوطنية .

3. القطاع النفطي. : واجه القطاع النفطي منذ عام التأميم حزيران عام 1972 ورضوخ الشركات النفطية عام في آذار 1973 لقرار التأميم تحديات كبيرة عكست اثارها بأشكال



مختلفة ، ومن بين اهم هذه التحديات هي الحروب التي حصلت خلال الفترة من 1980 ولغاية عام الاحتلال اضافة الى الحصار الشامل ، وقد اصبح الاقتصاد العراقي في خدمة الحرب ولذلك لم يشهد القطاع النفطي اية تطورات ، كما هي بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى . مما ادى الى تقادم المعدات والمكانن المستخدمة في حين حصلت تطورات وظهرت تكنولوجيا متطورة دخلت الى الميدان في حين بقي العراق متخلفا عن بقية الدول التي شهدت استقرارا خلال ذات الفترة وعلى وفق ذلك يمكن ان تشتمل استراتيجية تطوير القطاع النفطي ومن خلال القيام العمل على تنفيذ الخطوات الاتية :

1.3. الانفتاح على الشركات النفطية العالمية المتقدمة تكنولوجيا للاستعانة بخبرتها

وابرزها الشركات النفطية الفرنسية Schlumberger والامريكية Weather

Ford والبريطانية British petroleum اليابانية Japex

2-3. توفير اجهزة الفحص المختبري لفيزياء النفط للنماذج الباطنية من تحت سطح

الارض من اجل دراسة الخواص الفيزيائية .

3-3. تطوير محطات عزل الغاز والاستفادة منه بدلا من احتراقه.

4-3. توفير معدات الحفر الحديثة و تطوير محطات كبس الغاز . .

3-5. التفاوض مع دول الجوار التي للعراق معها حقول مشتركة للكف عن الحفر

الافقي والقيام بسحب النفط الخام ومن عدة سنوات والمطالبة بحصة العراق من هذه

الكميات المسروقة واثارة الموضوع دوليا ان اقتضى الامر ذلك.

3-6. ادارة النفط العراقي ادارة مركزية ومن اهل الاختصاص وعدم تفويض

المحافظات او اية تسميات اخرى ، فالثروة ثروة شعب وليس من المنطقي ان تكون

تحت رحمة من يعمل على اساس جغرافي

3-7. محاسبة الشركات النفطية التي تقبل تسويق النفط من اي طرف او اي جهة

كانت ، وترك حالات التواطؤ لا مور نفعية وسياسية لان مصلحة الدولة الاله.

3-8. تشغيل معمل غاز الشمال الذي كان احدث معمل في الشرق الاوسط في حينه

ومن ضمنه معمل الكبريت ، وهو معمل يمكن ان ينتج ويصدر كميات توازي ان لم

يكن اكثر من الايرادات النفطية وينتج انواع مختلفة من الغازات ذات الاستخدامات

المتعددة.



3-9 إقامة مصافي جديدة لتلبية الحاجة حيث المتوفر بحدود 6 مصافي أغلبها ذات طاقة منخفضة.

3-10 القطاع النفطي لم يشهد تطور منذ سبعينيات القرن الماضي وبالتالي هو بحاجة الى ادخال التحسينات في المعدات والاليات المعتمد في الانتاج ، وهناك ارادات سياسية يجب ان تنتهي وتدار الثروة النفطية من الدوائر المعنية بالأمر بأشراف وإدارة المتخصصين فنيا واقتصاديا . ، مع اتخاذ مجموعة من الاجراءات ذات الصلة .
3-11. إعادة النظر في اعماق الحقول النفطية ، فالبعض منها قريب من سطح الارض ويمكن زيادة الاعماق بما يؤدي الى زيادة الانتاج .

3-12 زيادة الانتاج من حقول كركوك الذي يعتبر نفطا خفيفا التقليل من انتاج حقول البصرة والتي تقدر امكانية الانتاج منها بحدود 3.5 مليون برميل وذلك برقع قيود الانتاج من حقول كركوك التي يتدخل فيها الجانب السياسي .

4- قطاع السياحة: فيما يتعلق بالقطاع السياحي ، يوجد في العراق من شماله الى جنوبه مواقع اثارية وأريحية يمكن تأهيلها لتكون مواقع سياحية جاذبو واهم هذه الخطوات هي :

1.4. هناك مواقع قريبة من المدن كاثار بابل ومثل هذه الاثار ، يرغب الكثير من السياح زيارتها لذلك يجب توفير خدمات سياحية جاذبة للسياح ، كالفنادق السياحية بدرجات ممتاز او درجة اولى لانها ستكون عامل جذب للسائح بدلا من المبيت في بغداد والعودة في اليوم الثاني لانه ليس هناك فنادق جاذبة في موقع او قريبة من موقع الاثار ، هذا على سبيل المثال وليس الحصر .

2.4. توفير وسائل نقل تكون متاحة وقت ما يرغب السائح بالتنقل ولأي الاماكن التي يرغب بها وفق اجور مكافئة للخدمة والكلفة .

3.4. تهيئة مرشدين من خريجي الفنادق والسياحة والذين لديهم خلفية تاريخية من المواقع السياحية لتزويد السياح بالمعلومات التي يحتاجها للتعريف بالموقع السياحي .



4.4. إقامة محميات حسب المواقع والامكانية التي تجعل إقامة المحميات مجدية من

الناحية المالية ، والجاذبة للسياح من ناحية اخرى .

5.4. اجراء صيانة معقولة لا تعير من المعالم الاساسية للموقع السياحي ، لان الاصل

لايبدل له ويبقى هو الاساس الذي يبحث عنه السائح .

رابعا - الخلاصة والاستنتاجات:

تعرض الاقتصاد العراقي خلال زمن يزيد على اربعين عاما الى تحديات ابرزها الحروب والحصار الشامل وقوى الارهاب طيلة الفترة الممتدة من عام 198- ولغاية الوقت الحالي ، وتبعاً لذلك سخرت الموارد للأنفاق العسكري ورغم حصول ارتفاع في اسعار النفط وزيادة الإيرادات بعد عام الاحتلال ، وقيام نظام قائم على المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية والمذهبية والسياسية ، الأمر الذي أدى الى تشتت وحدة الكلمة بحيث أصبحت المطالبات فئوية وليس على اساس وحدة البلد وهو مادي الى تراجع الاقتصاد العراقي في كل القطاعات وأصبحت نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي مساهمة متدنية الى حد بعيد كذلك قطاع السياحة لم تكن مساهمته شيء يذكر والسبب فقدان الأمن الذي يحتاج اليه السائح ولذلك بقيت القطاعات الثلاث مترجعة واعتمد بشكل كبير على الواردات النفطية ، ونظراً لتوفر وفرة مالية مصدرها الواردات النفطية ، لذلك يمكن النهوض بالاقتصاد العراقي وتنشيط القطاعات من خلال تسليف واقراض مؤسسات الدولة وشركاتها من الوفرة المالية لمساعدتها في التأهيل والتمكين من ممارسة نشاطها الاقتصادي كل في قطاعها المختص. على ان تمنح فترة خمس سنوات للبدء بإعادة اقساط القروض او السلف على ان تكون بدون فائدة ويشترط لذلك دعم هذه القطاعات بإعفاء ضريبي ورسوم كمركية على استيراداتها خلال خمس سنوات لتتمكن من تعطيه التكاليف المترتبة على التأهيل وايقاف الاستيراد لكل ما يمكن انتاجه من قبل القطاعات الاقتصادية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي مع الزام كافة مؤسسات ودوائر الدولة من اقتناء المنتج الوطني بكل انواعه دون تردد دعماً للمنتج الزراعي والصناعي الوطني وهذا ما تعمل به كل الدول كنهج في سياساتها الوطنية تجاه المنتج الوطني وحفاظاً على طاقة وقدرات الدولة ، أما اعم الاستنتاجات فهي ما يأتي :

1- القطاعات الاقتصادية ، الزراعي ، الصناعي ، النقطة ، الخدمات والسياحة جميعها بحاجة الى دعم وتأهيل، وانخفاض في مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وربما البعض مساهمتها صفر .

2- شكل الاستيراد المصدر الرئيسي للسلع الزراعية بالرغم من ان العراق هو اصلاً بلد زراعي كان ينتج ويصدر واصبح يستورد بسبب الاهمال للقطاع الزراعي وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي



- 3- لم يشهد القطاع النفطي اية تطورات منذ سبعينات القرن الماضي وبالتالي هو بحاجة الى اعادة تأهيل وتطوير لیسایر ما في دول اخرى تقدمت كثيرا في حين بقي متراجعا .
- 4-بالنظر او تحديث الالاء لوجود الوفرة المالية ، يمكن اقراض وتسليف المؤسسات القطاعية كل حسب الاختصاص لا عادة تأهيل وتحديث الالات والمعدات التي اصبحت متقدمة .
- 5- يمكن تمويل اية مشروعات استثمارية من المشروعات التي تساهم في التنمية والتشغيل وبالتالي امتصاص البطالة المتفاقمة والتي تتزايد سنويا بازياد اعداد الخريجين .

مراجع البحث

- 1- الموازنات السنوية العامة للسنوات 2010-2020
- 2-New York Magazine Time, In side the Iraq kleptocracy,29, July, 2020.
3. الربيعي ، حاكم محسن محمد ، ملامح من الاقتصاد العراقي وارتفاع الاسعار ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد 431- 432 ، تموز 2022.
- 4- كزوري ، رونالد و فيتوربا ، اندريه وغيليتتر ، جي ، مكافحة الفساد عبر التاريخ ، من العصور القديمة الى العصر الحديث . الجزء الاول ، 2022
- 5 - جريدة طريق الشعب . العدد 28 في 11 / 10 / 2022 . بغداد
- 6 .International Monetary Fund, Country Report IRAQ, 2010 ,2015 , 201 .
- 7 -الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الإحصائية للسنوات 2010 – 2020 ؟
- 8 – المنهاج الوزاري – 2022.
9. تي ، أم ، لماذا اللا مساواة ذات اهمية ؟ ترجمة أشرف محمد كيلاني ، 2021، الكويت .
10. الجلبى ، عصام ، خمسون عاما في عالم النفط ، بيروت ، 2019 .